



# بلجيكا: تغييرات متواصلة في هيكلية فدرالية جديدة

هيوز ديمونت، سباستيان فان دروغينبروك،

نيكولاس لاغاس، مارك فان در هولست

Hugues Dumont / Sébastien van Drooghenbroeck

Nicolas Lagasse / Marc van der Hulst /

يعتبر تحول بلجيكا من دولة واحدة إلى دولة فدرالية ظاهرة حديثة العهد من الناحية القانونية. لقد بدأ هذا التحول عام ١٩٧٠ واستمر عبر موجات متتالية في عام ١٩٨٠ والأعوام ١٩٨٨ إلى ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ و ٢٠٠١. الجدير بالذكر أنه بالرغم من التغييرات الأخيرة إلا أن هنالك ضغطاً سياسية من أجل تفويض عدد أكبر من الصلاحيات بعيداً عن الحكومة الوطنية. ولا أحد يعلم، في الوقت الحاضر، أين سينتهي هذا التوجه وأي شكل ستتخذه الفدرالية عندها.

توجد بعض أوجه للشبه بين التغييرات التي حدثت في بلجيكا منذ عام ١٩٧٠ ونشوء الاتحاد الأوروبي ولكن بشكل معاكس. تمتاز هاتان الحركتان بالبراغماتية التي اتبعت خطوات صغيرة دون وجود غاية محددة في البداية، ولكن الفارق الرئيسي هو أن الاتحاد الأوروبي أصبح أكثر مركزية في حين أن بلجيكا أصبحت أكثر لامركزية.

تتمتع الفدرالية البلجيكية بأربع سمات رئيسية وهي التفكك والترابية واللامتائية والطبيعة الثنائية. لقد كانت هذه السمات هامة في العام ١٩٧٠، ومازالت كذلك اليوم أيضاً.

١. التفكك: لم تنبثق الفدرالية البلجيكية كغيرها من الفدراليات الكبيرة عن اتحاد بين وحدات سياسية ذات سيادة مسبقة، وإنما انبثقت نتيجة تنازل عن السلطات في دولة واحدة. إن الخاصية التي يتمتع بها هذا التطور والتي تتمثل في الابتعاد عن المركزية توضح بعض الأمور المتعلقة بتوزيع السلطات بين الدولة الفدرالية و"الوحدات المفدرلة". تتمتع هذه الوحدات بالسلطات الموكلة إليها فقط؛ أما السلطات المتبقية فهي ملك للدولة الفدرالية. كانت النية أصلاً أن يتم عكس اتجاه هذا التوزيع، إلا أن مثل هذا التغيير يتطلب التحديد الرسمي للسلطات المتبقية لدى الحكومة الفدرالية مما يحد من قدرات الحكومة البلجيكية المستقبلية للعمل في مجالات سلطات قانونية جديدة. لقد اعتبر مثل هذا التغيير العكسي في السلطات المتبقية على أنه تغيير خطير جداً بالنسبة للأجندة السياسية الحالية. إن توزيع الصلاحيات يقوم على أساس الحصرية في السلطات القانونية - أي وجود سلطة واحدة فقط لكل مسألة (إما الحكومة الفدرالية أو الوحدات المكونة) تكون مسؤولة عن "التشريع والتنفيذ والتمويل" - وتحول دون وجود تداخل في السلطات القضائية. إلا أن هنالك استثناءات وتسويات لهذه القاعدة.

٢. التركيبية: تميز بلجيكا نفسها عن نماذج الفدرالية الكلاسيكية من خلال نوعين من الوحدات السياسية المفدرلة وهي المجتمعات اللغوية والمناطق الإقليمية. المجتمعات الثلاث هي المجتمع المتحدث بالفلمنكية، والمجتمع الذي يتكلم الفرنسية، والمجتمع الذي يتحدث الألمانية. إن "ظاهرة المجتمع" هي نتيجة لمطالب فلمنكية وتعود جذورها إلى مركز الأقلية الذي خضعت له اللغة والثقافة الفلمنكية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. تشتمل المسؤوليات المجتمعية على المسائل الثقافية والمسائل "الشخصية" - أي الأمور التي تتناول العلاقة بين الأفراد مثل حماية الشباب - والتعليم واستخدام اللغة، مع وجود بعض الاستثناءات.

كما أن هنالك ثلاث مناطق وهي المنطقة الفلمنكية ومنطقة والون Walloon ومنطقة العاصمة بروكسل. تعود "ظاهرة المناطق" إلى الاستجابة لضغوط منطقة

الوالون الواقعة جنوب البلاد. لقد عمد القادة السياسيون من الجنوب إلى التعامل مع تراجع الاقتصاد الهرم في منطقتهم عام ١٩٦٠ من خلال السعي للحصول على المزيد من الهيمنة والاستقلال الاقتصادي. وأدت عمليات الإصلاح المتتالية إلى إعطاء المناطق سلطات اشتملت على إدارة الأراضي بمفهومها الواسع (البيئة واستخدام الأراضي)، والسياسة الاقتصادية (التوظيف والتجارة الخارجية والزراعة)، وتنظيم الوحدات السياسية اللامركزية (مثل المقاطعات والبلديات).

يوجد لكل مجتمع ومنطقة سلطة تشريعية تسمى المجلس، وسلطة تنفيذية تسمى الحكومة. وبالتالي نجد أن عدد المشرعين في الفدرالية البلجيكية قد ازداد بشكل كبير مما أدى إلى زيادة فرص الصراع بين سلطاتهم. تطلب حل الخلافات إقامة محكمة دستورية تسمى (Cour d'arbitrage/Arbitragehof) عام ١٩٨٠. كما أن باستطاعة الوحدات المفدرة أن تتوصل إلى اتفاقيات تعاون مع الدولة الفدرالية للتغلب على الخلافات. وإذا دعت الحاجة، فإن بعض قوانين الإصلاح المؤسساتية قد تتطلب فعلاً وجود مثل هذه الاتفاقيات التعاونية.

٣. اللاتمائية: كما تتميز الفدرالية البلجيكية باللاتمائية التي تسمح بوجود اختلافات في تنظيم وسلطات الوحدات السياسية المفدرة. على سبيل المثال، يختلف وضع منطقة العاصمة بروكسل عن المناطق الأخرى حيث أنها تبقى في بعض الأمور تحت سيطرة الدولة الفدرالية. وهناك مثال آخر وهو أنه وفقاً للمادة ١٣٧ من الدستور فإن مجالس المجتمعات المتحدثة بالفلمنكية والفرنسية تستطيع أن تضطلع بسلطات منطقة الوالون والمنطقة الفلمنكية على التوالي. إن مثل هذا "الدمج" قد جرى تطبيقه في المنطقة الفلمنكية ولكن لم يتم تطبيقه في الجنوب.

كما يسمح الدستور للمجتمع المتحدث بالفرنسية بتحويل ممارسة بعض صلاحياته إلى منطقة الوالون وهي المنطقة التي تتحدث بالفرنسية فقط، وإلى "مفوضية مجتمع اللغة الفرنسية" في بروكسل. لقد تم تنفيذ بعض هذه التحويلات، الأمر الذي يعني أن سلطات المجتمعات لم تعد متماثلة في شمال البلاد وجنوبها.

٤. الطبيعة الثنائية: كما تتمتع الفدرالية البلجيكية بالطبيعة الثنائية (la bipolarité). يرتبط التطور القانوني لأي فدرالية بالقوى الاجتماعية الموجودة في البلاد. وكمثال آخر على تميز الفدرالية البلجيكية عن غيرها من الفدراليات، فإن القوى الاجتماعية في بلجيكا تتمتع بالطبيعة الثنائية حيث الشريكين هما المجتمعين الفلمنكي والمتحدث باللغة الفرنسية.

تعتبر هذه القوى والتوتر الذي تولده بمثابة المحركات الحقيقية للتطور المؤسسي البلجيكي.

تعتبر هذه القوى والتوتر الذي تولده بمثابة المحركات الحقيقية للتطور المؤسسي البلجيكي. بالتالي، تطورت الإصلاحات المؤسساتية المتتالية كحلول براغماتية باتفاق متبادل للأزمات، وليس كسلسلة من الخطوات المتعمدة من أجل تحقيق أهداف واضحة ومحددة مسبقاً. إن التعقيد الذي تتميز به المؤسسات البلجيكية هو نتيجة لهذه البراغماتية، كما أن هذا التعقيد هو ثمن لا بد من دفعه من أجل تجنب المزيد من المواجهات الخطيرة بين المجتمعات.